

آفاق الاقتصاد الإقليمي

مستجدات

منطقة الشرق الأوسط وشمال
إفريقيا وأفغانستان وباكستان

٢٠١٧ ^٤/_٥

الآفاق الإقليمية تعكس التطورات العالمية

سوف تنعكس العوامل العالمية التي تشكل آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2017 على الآفاق المرتقبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من خلال تأثيرها على أسعار السلع الأولية والطلب على الصادرات وتدفقات التحويلات وأسعار الصرف والأوضاع المالية. ويكتسب النمو العالمي حالياً زخماً حيث يتوقع أن يصل إلى 3.5% في عام 2017 و3.6% في 2018، بتحسن مطرد عن معدل النمو في 2016 البالغ 3.1%. وقد تم تعديل تنبؤات النمو بالزيادة في الولايات المتحدة وأوروبا، على وجه الخصوص، منذ الخريف الماضي، وبينما تم تخفيض توقعات النمو بالنسبة للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية بشكل طفيف، فقد تم تعديل التوقعات بالزيادة في الصين. وتتسق التوقعات العالمية مع ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى حد ما وزيادة قوة التجارة العالمية، مما سيدعم النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان؛ كما أن قوة النمو في الصين ستدعم الاستثمارات المتوقعة في بعض البلدان. غير أن هذه الآفاق تشير أيضاً إلى ارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي سيؤدي، بدرجات مختلفة، إلى تقادم مواطن ضعف المالية العامة في مختلف أنحاء المنطقة.

ولا تزال المخاطر المحيطة بالآفاق العالمية ماثلة نحو التطورات السلبية. وتشمل هذه المخاطر التحول الانعكاسي المحتمل في السياسات نحو الحمائية، وإمكانية عودة السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى طبيعتها بأسرع من المتوقع، مما قد يؤدي إلى تسريع تشديد الأوضاع المالية العالمية وارتفاع سعر الدولار الأمريكي.

كما أن عدم اليقين يحيط بآفاق سوق النفط، وقد ساعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في العام الماضي من قبل الدول المنتجة للنفط الرئيسية لخفض إنتاج النفط الخام (اتفاق أوبك+) في رفع أسعار النفط، على الرغم من أن الأسعار لا تزال متغيرة. ولم يطرأ تغيير يذكر على توقعات أسعار النفط على المدى المتوسط وفقاً لسيناريو خط الأساس مقارنة بآكتوبر 2016 من التوقعات الاقتصادية الإقليمية. وتتعلق أوجه عدم اليقين الرئيسية بدرجة الامتثال للاتفاق، وإمكانية زيادة الإنتاج من جانب البلدان المعفاة أو غير المشاركة، وانخفاض الطلب على النفط تحت تهديد التطورات السلبية التي تهدد النمو العالمي وتمثل هذه العوامل العالمية، بما في ذلك التخفيض المتوقع في إنتاج النفط من جانب البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، الخلفية التي تستند إليها الآفاق الإقليمية (راجع الجدول).

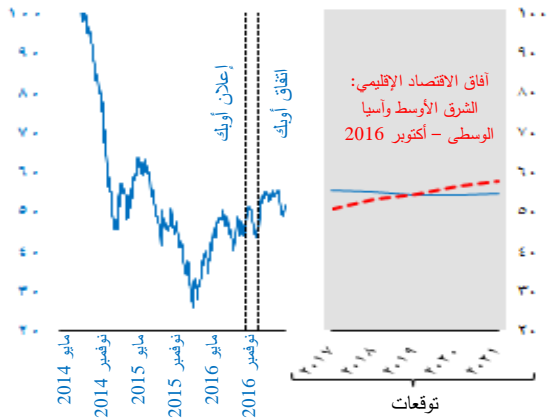
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، 2015-2018

2018	2017	2016	2015	
3.6	3.5	3.1	3.4	العالم
3.4	2.6	3.9	2.7	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
2.9	1.9	4.0	2.1	البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
2.7	2.9	0.4	0.7	منه: نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
4.4	4.0	3.7	3.9	البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

النفط الخام، متوسط أسعار النفط الفورية¹

(دولار أمريكي للبرميل)



المصادر: مؤسسة Bloomberg, LP؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
¹ ملحوظة: متوسط أسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، وديبي الفاتح، وغرب تكساس الوسيط.

من أن الأسعار لا تزال متغيرة. ولم يطرأ تغيير يذكر على توقعات أسعار النفط على المدى المتوسط وفقاً لسيناريو خط الأساس مقارنة بآكتوبر 2016 من التوقعات الاقتصادية الإقليمية. وتتعلق أوجه عدم اليقين الرئيسية بدرجة الامتثال للاتفاق، وإمكانية زيادة الإنتاج من جانب البلدان المعفاة أو غير المشاركة، وانخفاض الطلب على النفط تحت تهديد التطورات السلبية التي تهدد النمو العالمي وتمثل هذه العوامل العالمية، بما في ذلك التخفيض المتوقع في إنتاج النفط من جانب البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، الخلفية التي تستند إليها الآفاق الإقليمية (راجع الجدول).

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: دعمٌ من اتفاق أوبك+ ولكن التصحيح لا يزال مطلوباً

رغم أن اتفاق أوبك+ ساعد على تحسين آفاق أسعار النفط على المدى القريب، فلا تزال الأسعار متقلبة. ووفقاً لتوقعات السيناريو الأساسي لأسعار النفط، من المتوقع أن تزداد قوة مراكز المالية العامة والحسابات الخارجية في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. وسيؤدي ذلك إلى دعم قوة النمو غير النفطي المتوقعة، رغم أن النمو الكلي سينخفض في 2017 بسبب تخفيضات الإنتاج النفطي. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تظل أسعار النفط منخفضة ومحاطة بدرجة عالية من عدم اليقين، وبالتالي فإن مواصلة تصحيح أوضاع المالية العامة ستظل مطلباً حيوياً. وسوف يترتب على هذا التصحيح المالي بقاء النشاط غير النفطي متواضعا في معظم البلدان. كذلك، ينبغي أن تواصل البلدان التركيز على تنفيذ خططها للتبويب الاقتصادي—والإصلاحات الهيكلية الداعمة—بغية تعزيز صلابة الاقتصاد. وفي البلدان التي في دائرة الصراعات، فقد ارتفع إنتاج النفط بصورة مفاجئة، وإن كان التعافي الاقتصادي طويل الأجل مرهوناً بتحسين الأوضاع الأمنية.

تعرضها العقوبات الباقية وأوجه الضعف الهيكلي الداخلي، كما هو الحال في القطاع المالي.

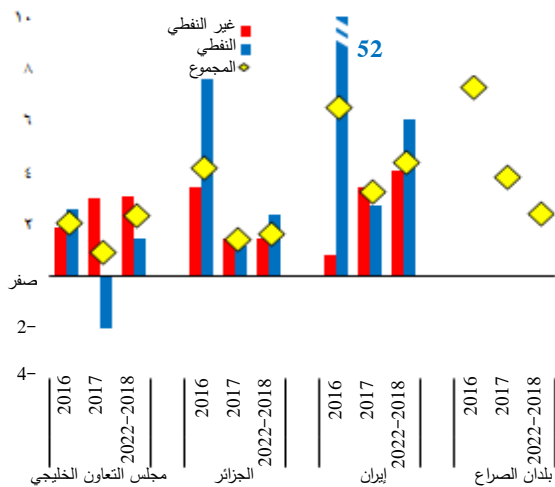
خطط الإنتاج النفطي والمالية العامة العامل المحرك لآفاق النمو

وفي البلدان المتأثرة بالصراعات، لا تزال التوقعات محاطة بقدر كبير من عدم اليقين؛ حيث يحركها الوضع الأمني وأثره على الإنتاج النفطي، كما أن نقص البيانات الموثوقة يتعذر معه تقدير وضع الاقتصاد غير النفطي. فقد زادت ليبيا من إنتاجها النفطي بشكل ملحوظ في نهاية عام 2016، مما عزز من توقعات النمو لعام 2017. وفاق إنتاج النفط في العراق التوقعات في عام 2016، ولكن ضيق الحيز المالي المتاح

من المتوقع أن يتباطأ النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في عام 2017 بسبب تخفيضات إنتاج النفط المتفق عليها بموجب شروط اتفاق أوبك+ الأخير (راجع قسم التطورات العالمية). وفي المقابل، رغم تفاوت الآفاق بين مختلف البلدان، من المتوقع أن يتسارع النمو الكلي في القطاع غير النفطي في عام 2017 مع تراجع وتيرة الضبط المالي.

الشكل البياني 1-1

مجموع النمو الحقيقي النفطي وغير النفطي¹
(التغير %)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ بالنسبة لبلدان الصراع، يتم فقط توضيح النمو الكلي نظراً للتقلبات الكبيرة في النمو النفطي وغير النفطي. بلدان الصراع تشمل العراق واليمن.

وعلى وجه الخصوص، من المتوقع زيادة النمو غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي من 2% تقريباً في عام 2016 إلى 3% في عام 2017، في حين يتوقع تسارع وتيرة النمو غير النفطي في إيران من 0.75% في عام 2016 إلى نحو 3.5% في عام 2017. وفي المقابل، من المتوقع استمرار تباطؤ النمو غير النفطي في الجزائر.

وعلى المدى المتوسط، رغم أن النمو الكلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر سيكون مدعوماً بالتعافي المتوقع في الإنتاج النفطي، فإن النمو غير النفطي سيظل مقيداً نتيجة مواصلة التقتشف المالي في البلدان التي تستلزم إجراء تصحيحات كبيرة (الجزائر والبحرين وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية). وفي إيران، لا تزال الآفاق المستقبلية

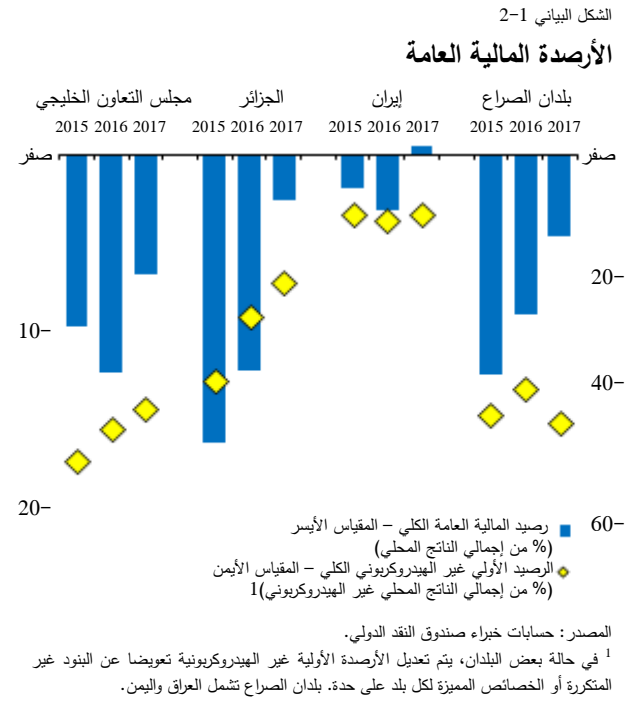
قليلا لدعم النمو غير النفطي، بينما تم تشديده في بلدان الصراع ككل.

وسوف تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار النفط والتصحيح المستمر في الأوضاع المالية العامة إلى تقليص ملحوظ في مستويات عجز المالية الكلي في عام 2017 إلى 4.25% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط. فالتصحيح المقرر في مجلس التعاون الخليجي والجزائر، وعلى سبيل المثال، يعني أن مستويات العجز الأولي غير النفطي سوف تتحسن بمقدار 3.25 و5.5 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، على التوالي. وتشمل التدابير التصحيحية تطبيق زيادات أخرى في أسعار الطاقة (الجزائر والبحرين، ومقرر تطبيقها في المملكة العربية السعودية)، وفرض رسوم على العمالة الوافدة (البحرين، ومقرر تطبيقها في المملكة العربية السعودية)، وفرض ضرائب انتقائية (الجزائر ومجلس التعاون الخليجي)، وتطبيق زيادات في المعدلات الضريبية (الجزائر وعمان)، وضبط الإنفاق الجاري (الجزائر والبحرين وعمان وقطر)، وإجراء تخفيضات في الإنفاق الرأسمالي (الجزائر وعمان). وفي العراق، من المتوقع تيسير الموقف المالي إلى حد ما حيث سيسمح استلام التمويل المتأخر من المانحين بتخفيف القيود النقدية التي عانت منها البلاد في عام 2016. أما في إيران، فمن المتوقع تشديد الموقف المالي قليلا.

وتشير توقعات خبراء الصندوق إلى احتمال انخفاض مستويات عجز المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى أقل من 1% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2022—وهو تحسن كبير مقارنة بعام 2016. وهذه التوقعات مشروطة باستمرار تنفيذ الإصلاحات المالية الطموحة. فعلى سبيل المثال، يعتزم صانعو السياسات إجراء مزيد من الإصلاحات في أسعار الطاقة (الجزائر والعراق ومجلس التعاون الخليجي)، بينما يخطط مجلس التعاون الخليجي لاستحداث ضريبة القيمة المضافة في عام 2018. ويمثل هذا التصحيح المتصور في أوضاع المالية العامة مطلباً ضرورياً لاستمرارية أوضاع المالية العامة على المدى الطويل، رغم الجهود الكبيرة التي بُذلت بالفعل. ومع ذلك، ينبغي ضبط وتيرة التصحيح لكي تتواءم مع ظروف كل بلد على حدة. فالبلدان ذات الاحتياطات المالية الكبيرة، مثل الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، يمكنها تصحيح أوضاعها بشكل تدريجي أكبر للحد من الآثار السلبية على النشاط غير النفطي؛ أما البلدان ذات الاحتياطات الأصغر فسوف يلزم

للاستثمارات المرتبطة بالنفط يعني ضعف الاحتمالات لزيادة النمو في إنتاج النفط على المدى القريب (الشكل البياني 1-1).

ضرورة مواصلة التصحيح المالي على المدى المتوسط



أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط بين أواخر 2014 والربع الثاني من عام 2016 في مختلف البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى حدوث طفرة في مستويات عجز المالية العامة (الأعمدة الزرقاء في الشكل البياني 1-2). وبلغ متوسط عجز المالية العامة نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي في عامي 2015 و2016. بيد أن موقف المالية العامة الأساسي، والذي يُقاس بالرصيد الأولي غير النفطي ويستبعد منه أثر تحركات أسعار النفط، شهد تحسنا كبيرا في عام 2016، حيث انخفضت مستويات العجز الأولي غير النفطي بمقدار 5.25 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في مجلس التعاون الخليجي (بقيادة عمان وقطر) وبمقدار 11 نقطة مئوية في الجزائر (رمز المعين في الشكل البياني 1-2). وتحقق هذا التحسن نتيجة إصلاحات أسعار الطاقة وتخفيضات الإنفاق (الجزائر وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية)، فضلا عن الزيادات في الإيرادات غير النفطية في بعض البلدان (الجزائر وعمان والمملكة العربية السعودية). وفي إيران، تم تيسير الموقف المالي

مارس 2017، أي أقل بكثير من الزيادة البالغة 60 نقطة أساس في سندات الخزنة الأمريكية المعيارية لمدة 10 سنوات. غير أن الاعتماد على التمويل الخارجي عُرضة للتغيرات المفاجئة في العزوف عن المخاطر على مستوى العالم، لذا يتعين إدارة المخاطر ذات الصلة بصورة فعالة.

ومن شأن إصدار سندات الدين المحلي أن يحد من المخاطر المتعلقة بالتمويل الخارجي، وأن يساعد على تطوير الأسواق المالية المحلية. ومع ذلك، يجب النظر بعناية في أي إصدارات محلية لتجنب مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وخاصة إذا كانت أوضاع السيولة ضيقة بالفعل.

الأرصدة الخارجية آخذة في التحسن

بعد عامين من مستويات العجز المرتفعة، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط وتصحيح أوضاع المالية العامة إلى إعادة الحساب الجاري الكلي للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى وضع قريب من التوازن هذا العام. غير أن التحديات الخارجية لا تزال قائمة، وسوف يسهم في تخفيفها ذلك التصحيح المالي المتوقع الذي سبق تناوله بالنقاش. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، نظرا لاعتمادها أسعار صرف ثابتة، ارتفعت أسعار الصرف الحقيقية بفضل تزايد قوة الدولار الأمريكي مؤخرا، مما أدى إلى خفض القدرة التنافسية وزيادة الطلب على الواردات. كذلك شهدت الجزائر ارتفاع أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية في الأشهر الأخيرة. وفي إيران، لا تزال الاستعدادات جارية لتوحيد سعر الصرف. وقد تسبب الصراع الدائر في اليمن وليبيا في انخفاضات حادة في قيمة العملة في أسواق الصرف الموازية، مما يعكس المخاوف الأمنية ونقص العملات الأجنبية.

القطاع المالي يبدو سليما عموما؛ والائتمان بدأ في التباطؤ

لا تزال البنوك في المنطقة تتمتع بمستوى جيد من الرسملة بوجه عام. غير أن مستوى الربحية أخذ في التراجع، واتسمت أوضاع

عليها التحرك بخطى أسرع. وعند اختيار مسار محدد لضبط الأوضاع، ينبغي أن تعطي البلدان أولوية للتدابير المواتية للنمو مثل إجراء مزيد من الإصلاحات في أسعار الطاقة (الإطار 1-1)؛ والتخفيضات الإضافية في الإنفاق الجاري؛ والتدابير الرامية إلى زيادة الإيرادات، بما في ذلك من خلال تحسين الإدارة الضريبية (راجع، وعلى سبيل المثال، الدراسة الصادرة عن الصندوق في أكتوبر 2016 بعنوان "تنويع الإيرادات الحكومية في مجلس التعاون الخليجي: الخطوات التالية").

وسوف يسهم تعزيز مؤسسات المالية العامة في نجاح تطبيق خطط المالية العامة. وقد تم إحراز تقدم ملحوظ في جهود وضع أطر المالية العامة متوسطة الأجل (الجزائر والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية)، وإنشاء مكاتب إدارة الدين (الكويت والمملكة العربية السعودية)، رغم أنها لا تزال قيد التنفيذ في مختلف أنحاء المنطقة. وتعكف إيران حاليا على تحديث نظام المعني بالإدارة المالية العامة، بما في ذلك استحداث نظام المحاسبية على أساس الاستحقاق، وتحديث نظام المعلومات الإدارية المالية، وإنشاء حساب الخزنة الواحد.

وتشير التقديرات إلى انخفاض عجز الموازنة الكلي التراكمي للخمس سنوات بين عامي 2016 و2021 إلى 375 مليار دولار، مقارنة بمبلغ 565 مليار دولار وفقا لما ورد في عدد أكتوبر 2016 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. ويتوقف هذا التحسن الكبير على الاستمرار في تنفيذ هذه الخطط المالية العامة الطموحة، وبدعم من الاتجاهات العامة المتوقعة لأسعار النفط. ومع التسليم بالحاجة إلى تحقيق التوازن بين السحب من الأصول وإصدار سندات الدين، تزايد لجوء بلدان المنطقة إلى استخدام الديون لتمويل العجز، وهو ما يتوقع استمراره في عام 2017 (راجع الفصل 5 من عدد أكتوبر 2016 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي). فقد بلغت إصدارات سندات الديون السيادية الخارجية 50 مليار دولار في عام 2016، بزيادة تجاوزت خمسة أضعاف قيمتها في عام 2015، الأمر الذي ساهم بدور رئيسي في تمويل العجز الخارجي. ولا تزال أوضاع الأسواق العالمية مواتية للبلدان المصدرة للنفط القادرة على النفاذ إلى الأسواق، مما سيشجع على الأرجح الاستمرار في إصدار سندات الدين الدولية.¹ وعلى سبيل المثال، ارتفعت عائدات سندات مجلس التعاون الخليجي السيادية المحررة بالدولار الأمريكي بنحو 10 نقاط أساس بين 1 نوفمبر 2016 و24

¹ بينما في إيرل قامت المملكة العربية السعودية من تعبئة 9 مليار دولار عبر إصدار صكوك دولية.

¹ على سبيل المثال، قامت عُمان في شهر مارس بتوفير أكثر من 70% من احتياجاتها التمويلية لعام 2017 من خلال إصدار سندات اليورو بوند، وتمكنت الكويت من تعبئة 8 مليار دولار من أولى إصداراتها من السندات،

وسوف يلزم على البلدان أن تتكيف مع هذه البيئة من انخفاض أسعار النفط والسيولة لضمان استمرار توافر الائتمان لدعم القطاع الخاص. وتشمل التدابير المتخذة مؤخرًا تيسير القيود على نسبة القروض إلى الودائع، واستحداث اتفاقيات إعادة الشراء الأطول أجلًا (المملكة العربية السعودية)، وتصميم برامج مزادات أدون الخزانة على نحو يلائم أوضاع السيولة (قطر). وسوف يتعين على البنوك المركزية أن تزيد من فعاليتها في إدارة أوضاع السيولة، الأمر الذي سيتطلب إدخال التحسينات على الإطار المؤسسي في بعض البلدان—وهذه العملية قيد التنفيذ حاليًا، وعلى سبيل المثال، في الجزائر، حيث بدأ البنك المركزي مؤخرًا بالعمل مجددًا بأدوات إعادة التمويل. وسوف يتعين مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة فرص القطاع الخاص في الحصول على التمويل لدعم التنوع الاقتصادي الناجح.

الإصلاحات الهيكلية: من التصميم إلى التنفيذ

إن الانخفاض المستمر في إيرادات الهيدروكربونات يعني أن نموذج التنمية الحالي القائم على إعادة توزيع الثروة النفطية من خلال الوظائف الحكومية وإعانات الدعم السخية لم يعد قابلاً للاستمرار. ولذا يتمثل التحدي في وضع نموذج جديد للنمو الاقتصادي يتسم بالصلابة والاحتوائية على حد سواء. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى تقليل الاعتماد على النفط وتوليد فرص العمل في القطاع الخاص للقوة العاملة سريعة النمو.

وقد شهد العام الماضي تصميم خطط إنمائية استراتيجية طموحة، ولكن يتعين أن ينصب تركيز البلدان بقوة على تنفيذ تلك الخطط وعلى الإصلاحات الداعمة الأخرى.

ويجري حاليًا بذل الجهود لتشجيع زيادة الاستثمارات الأجنبية. فقد تؤدي قوانين الاستثمار الجديدة في كل من الجزائر (أقره البرلمان) وعمان (قيد النظر حاليًا) إلى إعطاء دفعة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن السماح بالملكية الأجنبية خارج المناطق الاقتصادية الحرة في الإمارات العربية المتحدة يمكن أن يكون له نفس الأثر. كذلك أدخلت المملكة العربية السعودية إصلاحات في أسواق الأسهم والسندات، بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي.

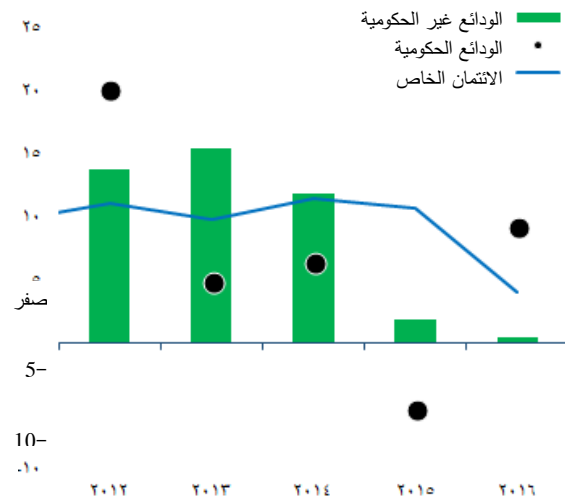
السيولة بالضيق في معظم البلدان—وإن كانت قد شهدت بعض التيسير في الأشهر الأخيرة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة—كما بدأت الضغوط تتشأ على جودة الأصول في بعض البلدان. وهناك مكامن ضعف؛ فالقطاع المصرفي الإيراني يحتاج إلى إعادة رسملة وإعادة هيكلة، ويعمل العراق على مواجهة التحديات المتعلقة بالبنوك المملوكة للدولة. وتواصل الإصلاحات التنظيمية في القطاع المصرفي تقدمها، فيعكف عدد من البلدان على تعزيز أطر تسوية الأوضاع في المؤسسات المصرفية، بما في ذلك استحداث قوانين الإفلاس (تم إقرارها في الإمارات العربية المتحدة ومن المقرر وضعها في المملكة العربية السعودية) ووضع أطر إدارة الأزمات (الكويت).

وكانت أسواق الائتمان بمأمن في البداية من تباطؤ نمو الودائع من جراء انخفاض أسعار النفط (الشكل البياني 3-1). وبينما قامت البنوك بزيادة التمويل الأجنبي بالجملة (البحرين وقطر)،

الشكل البياني 3-1

مجلس التعاون الخليجي: نمو الائتمان والودائع

(التغير %، على أساس سنوي مقارن)



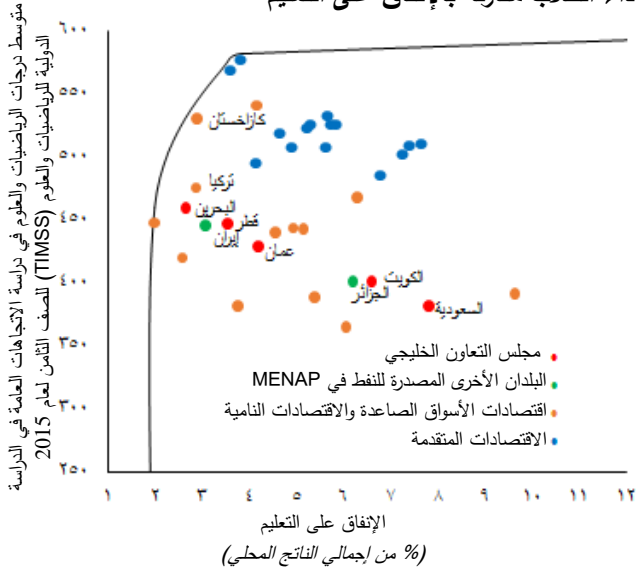
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

واستعانت البلدان بأصولها الأجنبية (عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، فقد تباطأ نمو الائتمان بشكل كبير في عام 2016. وبالنسبة لما بعد عام 2016، قد تتراجع وتيرة الطلب على الائتمان نظراً لانعكاس ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية على أسعار الإقراض، وإن كانت هناك عوامل منفردة—مثل كأس العالم لكرة القدم 2022 التي ستستضيفها قطر ومعرض إكسبو 2020 (دبي)—ستدعم الطلب على الائتمان في قطر والإمارات العربية المتحدة.

للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى تحسين جودة التعليم من أجل اللحاق بالأسواق الصاعدة، مثل كازاخستان وتركيا، التي تسجل نتائج أفضل في دراسة الاتجاهات العامة في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) (الشكل البياني 1-4) وهو ترتيب لأداء الطلاب في جميع أنحاء العالم.

الشكل البياني 1-4

أداء الطلاب مقارنة بالإتفاق على التعليم



المصادر: تقييمات دراسة الاتجاهات العامة في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في حالة الجزائر والمكسيك، تمت موازنة درجات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) مع الدرجات المقابلة لها في دراسة الاتجاهات العامة في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) بناء على أداء الأقران في كلا التقييمين.

وفي بلدان الصراع، سيكون استقرار الحالة الأمنية مطلباً أساسياً. وعلى سبيل المثال، تجاوزت نسبة التسرب من المدارس في سوريا 50% في عام 2013، وهي آخر سنة تتوفر عنها بيانات.

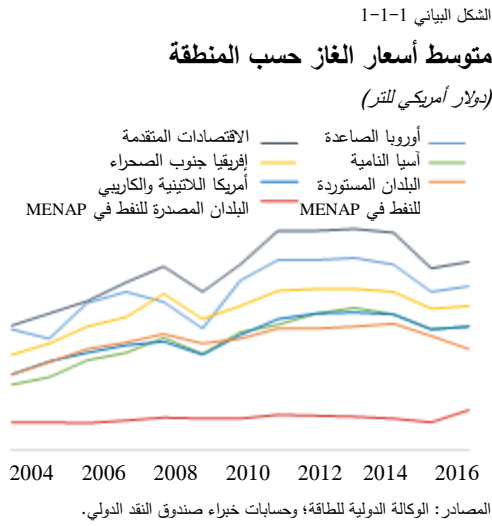
ومع ذلك، لا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله لتحسين بيئة الأعمال نظراً لأن التقدم المحرز كان متفاوتاً. وعلى سبيل المثال، يمثل افتتاح مركز الكويت للأعمال مؤخرًا (النافذة الواحدة لتيسير الأعمال) خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. ولكن بينما قامت الجزائر والإمارات العربية المتحدة بتحسين مرتبة كل منهما في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي بسبعة وثمانية مراكز، على التوالي، لم تتقدم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان سوى بمركز واحد في المتوسط، وفقدت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان غير المتأثرة بالصراعات ثلاثة مراكز، في المتوسط، في مراتب القدرة التنافسية التي أعدها المنتدى الاقتصادي العالمي.

وبما أن نمو التوظيف في القطاع العام سيكون محدوداً أكثر في المستقبل، فسوف يتطلب الأمر إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص لاستيعاب سبعة ملايين يتوقع دخولهم سوق العمل بحلول عام 2022 في الجزائر وإيران ومجلس التعاون الخليجي. وسيكون إصلاح سوق العمل، بما في ذلك في إطار تحسين بيئة الأعمال الأوسع نطاقاً، مطلباً أساسياً في هذه العملية. وفي المملكة العربية السعودية، تعزز السلطات زيادة الرسوم على العمالة الوافدة. ويتعين أن يكون ذلك في إطار مجموعة أوسع من الإصلاحات في سوق العمل لتشجيع زيادة توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص.

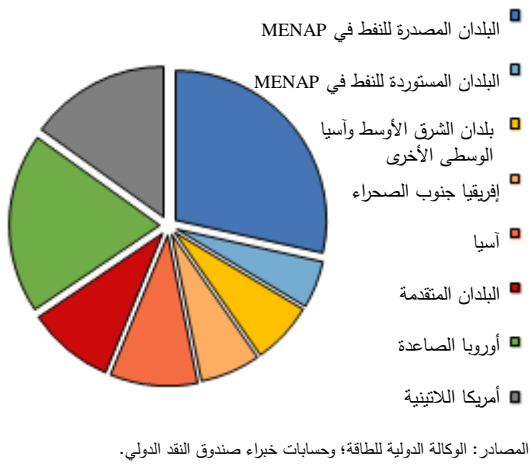
وسوف يكون تعزيز رأس المال البشري مطلباً ضرورياً أيضاً لدعم جهود صناع السياسات الرامية إلى تعزيز الإنتاجية والتصدي للتحدي المتمثل في توفير فرص العمل للشباب الباحثين عن عمل. وعلى سبيل المثال، تحتاج البلدان المصدرة

الإطار 1-1: إصلاح دعم الطاقة قبل الضريبة في البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

اتخذت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان خطوات مهمة في إصلاح أسعار الطاقة لتكثيف مع البيئة الحالية التي تتسم بانخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، لا يزال عليها بذل مزيد من الجهد، ليس فقط لتكون ركيزة لجهود التصحيح المالي اللازمة، بل ولتشجيع أيضا زيادة الكفاءة الاقتصادية.



الشكل البياني 1-1-2 دعم الطاقة قبل الضريبة حسب المنطقة، 2015



وعلى الرغم من التعديلات الأخيرة في الأسعار، فإن البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان لا تزال أسعار الطاقة فيها هي بلا شك الأدنى في العالم (الشكل البياني 1-1-1). فقد ظل توفير الطاقة الرخيصة آلية مهمة للسياسات نتيج للمستهلكين الاستفادة من ثروات بلادهم النفطية. ولكن هذه السياسة كانت لها أيضا آثار جانبية كبيرة. فهي تخلق حافزا لاستخدام التكنولوجيات القائمة على الطاقة، مما يدفع هيكل الاقتصادات نحو الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وكثيفة رأس المال، كما تقلل من تكلفة النقل والمباني والبنية التحتية التي تفتقر للكفاءة في استخدام الطاقة، مما يتعذر معه الحد من كثافة استخدام الطاقة في المستقبل، وتكون له انعكاسات على الازدحام والتلوث؛ بالإضافة إلى أنها تتطلب عادة إعانات دعم مكلفة.

وتتحمل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أكبر فاتورة لدعم الطاقة في العالم.

¹ وقد شكلت هذه البلدان مجتمعة أكثر من خمس إعانات دعم الطاقة في العالم في عام 2015 (الشكل البياني 1-1-2)، والذي يقدر بنحو 115 مليار دولار أمريكي (أو ما يزيد قليلا عن 5% من إجمالي الناتج المحلي) من إجمالي قدره 436 مليار دولار أمريكي على النطاق العالمي.² وهذا يلفت النظر إلى الإيرادات الضائعة التي كان من الممكن أن تتحقق من خلال موازنة أسعار التجزئة مع الأسعار القائمة على السوق. غير أن الدعم غالبا ما يمثل نفقات فعلية في الموازنة أو تحويلات من الموازنة. ومن شأن خفض الدعم أن يؤدي إلى توليد

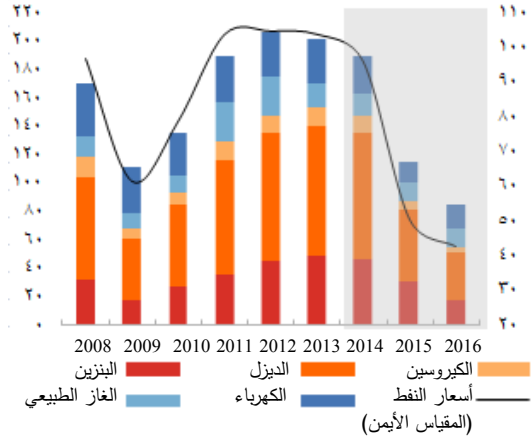
موارد في الموازنة لغير ذلك من أشكال الإنفاق الحيوي (كالاستثمار الرأسمالي الداعم للنمو والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية).

¹ الجزائر، والبحرين، وإيران، والعراق، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة؛ واستُبعدت ليبيا بسبب قيود البيانات.

² لتسهيل المقارنة بين البلدان، يتم حساب دعم الطاقة باستخدام طريقة الفجوة السعرية عن طريق ضرب الفرق بين سعر الطاقة في بلد ما وسعر مرجعي معين (عادة ما يكون السعر في الولايات المتحدة قبل الضريبة) في مستوى استهلاك مُنتج الطاقة.

الإطار 1-1 (تتمة)

الشكل البياني 1-1-3
دعم الطاقة في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني 1-1-4

أنظمة تعديل أسعار البترول، 2016

الجزائر	لا تعديل/ تعديل مخصص
البحرين	
إيران	
العراق	
الكويت	
المملكة العربية السعودية	
عُمان	سعر قائم على صيغة معينة
قطر	
الإمارات العربية المتحدة	
لا يوجد	تسعير حر

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ورغم أن الخطوات الأولية التي اتخذت في إطار إصلاح أسعار الطاقة جديرة بالترحيب، فهناك المزيد مما ينبغي القيام به في الوقت الحالي. فقد انخفض دعم الطاقة في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من 190 مليار دولار في عام 2014 إلى ما يقدر بنحو 86 مليار دولار في عام 2016 (الشكل البياني 1-1-3). غير أن هذه الوفورات كانت مدفوعة إلى حد كبير بانخفاض الأسعار الدولية. ومع ذلك، فإن البلدان التي اتخذت خطوات لتطبيق نظام تسعير قائم على صيغة معينة حققت تخفيضا أكبر نسبيا في الدعم (الشكل البياني 1-1-4). وعلى سبيل المثال، انخفضت الإعانات في كل من عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة بنسبة 61% في المتوسط بين عامي 2014 و2016، مقارنة بمتوسط انخفاض قدره 54% في بقية البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. وبوجه عام، فإن تحديد الأسعار رسميا يجعل البلدان عُرضة لمخاطر زيادة الدعم في حالة ارتفاع الأسعار الدولية، وإن كان ذلك بدرجة أقل حدة في البلدان التي تتبع نهجا تسعيريا قائما على صيغة معينة.

ويقتضي النجاح في القضاء على فجوات الأسعار الدعم اعتماد استراتيجية جيدة الإعداد. وتوضح التجارب الدولية أن إصلاحات قطاع الطاقة تستغرق سنوات لتنفيذها بالكامل وتتطلب التزاما راسخا ومستمرًا من جانب صانعي السياسات. وتزداد احتمالية النجاح بشكل كبير في حالة مشاركة الأطراف المعنية في تصميم الإصلاحات منذ البداية والإفصاح عن الغايات والأهداف بوضوح للجمهور. وعلى وجه الخصوص، ينبغي الكشف عن تكاليف الفرص الضائعة نتيجة دعم

الطاقة (على سبيل المثال، مزاحمة الاستثمار والنفقات المهمة الأخرى). وينبغي نزع الصبغة السياسية عن الإصلاحات وأن تتبدى للعيان بهذه الصورة، وذلك في الوضع الأمثل من خلال التحرك نحو إجراء تعديلات قائمة على السوق أو على أساس صيغة معينة. ويمكن أن تكون التعديلات تدريجية للسماح للأسر والصناعات بالتأقلم، بما في ذلك عن طريق التحول نحو تكنولوجيات أكثر كفاءة في استخدام الطاقة. ورغم أن آثار الدعم لها طابع تنازلي ويستفيد منها الأغنياء بشكل أكبر نسبيا، فمن المرجح أن يؤدي إلغاؤها إلى إلحاق الضرر بالفقراء على نحو غير متناسب. ولذلك، فإن شبكات الأمان المصممة بشكل صحيح ضرورية لحماية محدودي الدخل. وقد يلزم أيضا اتخاذ تدابير تعويضية أخرى، يفضل أن تكون مركزة في بداية الفترة ومؤقتة، لتسهيل عملية التصحيح.

ويتسم الدعم بأنه منخفض نسبيا في الوقت الحالي، مما يعني أن الوقت مناسب حاليا لإجراء مزيد من الإصلاحات في تسعير الطاقة. ومن شأن اعتماد إطار تسعير أكثر اعتمادا على آليات السوق أن يساعد على الحفاظ على الوفورات المحققة، حتى لو ارتفعت الأسعار مجددا.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وأفغانستان وباكستان: تعافٍ هش

استنادا إلى الإصلاحات السابقة، وتحسن الثقة، وتزايد الطلب الخارجي، فإن نمو الناتج آخذ في التعافي تدريجيا في معظم البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. ولكن البطالة لا تزال مرتفعة بشدة، ولا سيما بين الشباب؛ وسوف تظل الصراعات وضغوط اللاجئين تلقي بظلالها على الآفاق الإقليمية؛ وستبقى المخاطر عالية. ولزيادة قدرة البلدان المستوردة للنفط على الصمود أمام الصدمات وتعزيز النمو الاحتوائي، يتعين على تلك البلدان مواصلة جهودها الرامية إلى تصحيح أوضاع المالية العامة مع حماية الإنفاق الاجتماعي والاستثمار العام اللذان يمثلان ضرورة ملحة. وسوف يقتضي النمو واسع النطاق والغني بفرص العمل أيضا تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الإنتاجية.

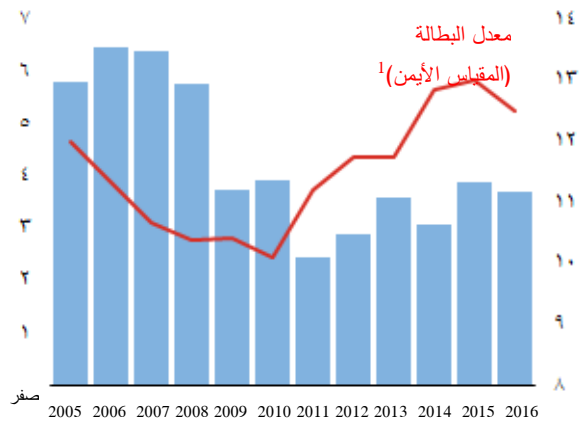
النمو آخذ في التحسن من أساس منخفض

ومن المتوقع ازدياد النمو على المستوى الإقليمي من 3.7% في عام 2016 إلى 4% في عام 2017 وإلى 4.4% في عام 2018. وسوف يكون هذا الارتداد الإيجابي راجعا إلى حد ما لتراجع الصدمات المنفردة بدءا من عام 2016 (الجفاف في المغرب، وضعف محصول القطن في باكستان). وبصورة أعم، فإن تحسن الآفاق يعكس استمرار المكاسب من الإصلاحات السابقة، والتي أدت إلى خفض العجز المالي وتحسين مناخ الأعمال (المغرب وباكستان)، مدعومة في ذلك بالتوسع في الاستثمار العام (باكستان). وعلاوة على ذلك، فإن النمو سوف يدعمه التعافي العالمي الأوسع نطاقا، والذي يُتوقع أن يعزز

اتسمت الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية والربيع العربي بصعوبتها بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. ورغم أن انخفاض أسعار النفط أتاح فرصة لالتقاط الأنفاس على مدار العامين الماضيين، فإن المخاوف الأمنية والصراعات الإقليمية لا تزال تؤثر على الثقة والنشاط—مما أدى إلى معدلات نمو تعذر عليها معالجة ارتفاع البطالة أو تحسين مستويات المعيشة (الشكل البياني 2-1). ومع ذلك، تشير المؤشرات الأخيرة إلى بدء حدوث تعافٍ تدريجي.

الشكل البياني 2-1

نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدل البطالة في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (%)

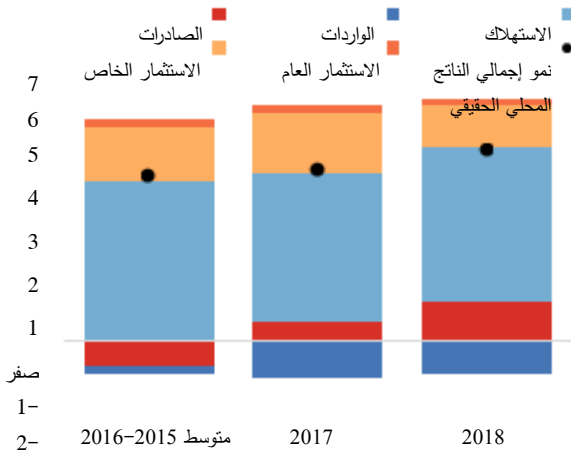


المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ متوسط بسيط في حالة مصر والمغرب وباكستان والسودان وتونس.

الشكل البياني 2-2

المساهمات في النمو: تزايد الاستثمار وانتعاش الصادرات (التغير %، 2015-2018¹)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ إجمالي البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان لا يتضمن السودان وسوريا.

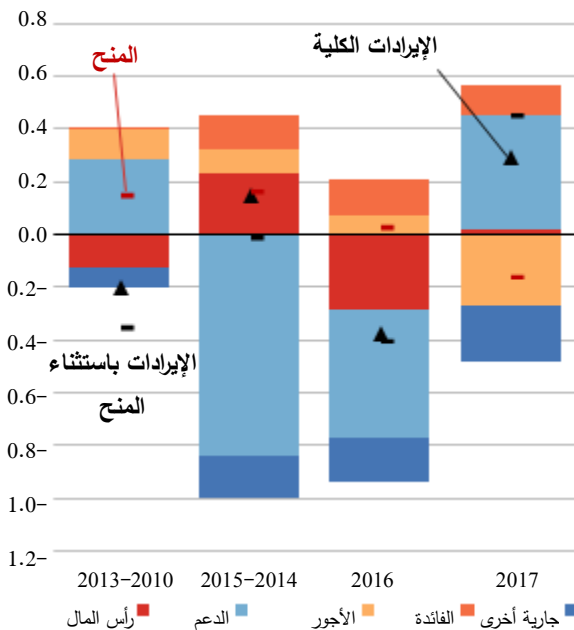
في عدد من البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (مصر والأردن ولبنان). ولا يتوقف أثر هذه الأرصدة الكبيرة من الديون على إضعاف ثقة المستثمرين فحسب، ولكنها قد تؤدي أيضا زيادة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، نظرا لزيادة حيازات الدول في القطاع المصرفي والأسواق المالية الضحلة عموما. وعلاوة على ذلك، فإن عبء خدمة الدين المرتبط بها كبير في عدد من البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (مصر ولبنان وباكستان، حيث استهلك ما بين 28% و48% من الإيرادات في عام 2016)، مما ترك مجالا أقل للإتفاق الاجتماعي أو الاستثمار العام.

ومع ذلك، فإن الاتجاهات المالية العامة الأخيرة مشجعة. فبالنسبة للمنطقة بشكل أعم، انخفض متوسط عجز المالية العامة من ذروة بلغت 9.25% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى حوالي 7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016. ويعكس هذا التحسن، في جانب كبير منه، انخفاض دعم الوقود (مصر والمغرب والسودان)، وتراجع التحويلات للمؤسسات المملوكة للدولة ذات الصلة بالطاقة (الأردن ولبنان)، والجهود المبذولة لزيادة الإيرادات (باكستان) (الشكل البياني 2-3).

الشكل البياني 2-3

التغير في النفقات والإيرادات

(التغير بالنقاط المئوية من السنة السابقة، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الطلب من أسواق التصدير الرئيسية في المنطقة (الشكل البياني 2-2).

غير أنه في ظل هذه الخلفية، فإن النشاط في كافة البلدان المستوردة للنفط في المنطقة سيكون متفاوتا بدرجة كبيرة. فالنمو سوف يكون قويا بشكل خاص في جيبوتي، حيث سيظل الإنفاق على البنية التحتية الممول من الخارج محركا رئيسيا، وفي باكستان، حيث سيؤدي تنفيذ مشروع الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان إلى تعزيز الاستثمار. ومن جهة أخرى، سيبقى النمو متواضعا نسبيا في الأردن ولبنان بسبب الأثر المستمر للصراعات الإقليمية على السياحة والثقة والاستثمار. وفي تونس، تم خفض توقعات التعافي على المدى القريب بشكل طفيف، نتيجة استمرار أجواء عدم اليقين وضعف السياحة.

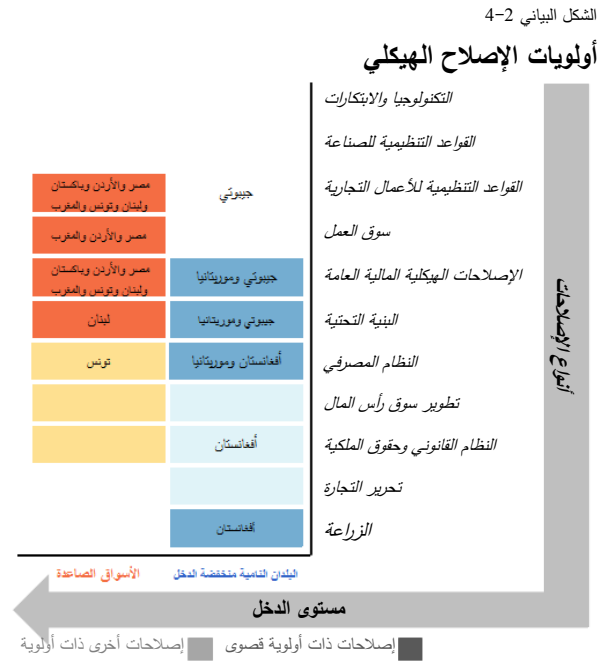
تراجع ضغوط التضخم في المدى المتوسط

رغم توقعات زيادة التضخم في العديد من البلدان في عام 2017، فمن المفترض تراجعها على المدى المتوسط. واستمرارا للاتجاه العام السائد منذ عام 2016، سيزداد متوسط التضخم الإقليمي مجددا في عام 2017، ليصل إلى ما يقرب من 13%. ويرجع جانب من هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط الدولية. غير أنه في عدد كبير من الحالات ترجع زيادة التضخم أيضا إلى تخفيضات دعم الطاقة (مصر والسودان)، وتنفيذ ضريبة القيمة المضافة (مصر)، وإلغاء الإعفاءات الضريبية (الأردن)، وارتفاع أسعار المواد الغذائية (جيبوتي ومصر والصومال)، وأثر تراجع أسعار الصرف الأخيرة (مصر والسودان). وفي حالة مصر، فإن الانتقال إلى نظام لسعر الصرف المرن اقترن بانخفاض حاد في قيمة الجنيه، مما دفع التضخم إلى مستوى أعلى من 25%. وبما أن تأثير هذه العوامل غير المتكررة يتلاشى مع مرور الوقت، وبدعم من اتباع سياسات مالية ونقدية حريصة، فمن المتوقع أن يتراجع التضخم إلى مستوى أكثر اعتدالا على المدى المتوسط.

السياسات المالية العامة السليمة ضرورية لتعزيز صلابة الاقتصاد

رغم التحسينات على مدار السنوات القليلة الماضية، فلا تزال مواطن ضعف المالية العامة كبيرة. فلا تزال مستويات الدين العام مرتفعة، حيث تتجاوز 90% من إجمالي الناتج المحلي

تعزز نشاط القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية (الشكل البياني 2-4).



ملحوظة: المساحات المظلمة الداكنة تعني مكاسب أكبر من الإصلاحات، من دراسة بعنوان *Structural Reforms and Macroeconomic Performance* (IMF Policy Paper, 2015). أولويات البلدان مستقاة من مسح لفرق خبراء صندوق النقد الدولي الفطرية.

وقد أحرز بالفعل تقدم في هذا الاتجاه، بما في ذلك الارتفاع بحماية المستثمرين والقواعد التنظيمية (الأردن وموريتانيا والمغرب وتونس) وتخفيف حدة الاختناقات الرئيسية في البنية التحتية، مثل ضعف إمدادات الطاقة (مصر والأردن وباكستان). ولكن لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التدابير لتعزيز المنافسة (مصر والأردن والمغرب)، وتقليص فجوة البنية التحتية (لبنان)، ومعالجة عدم تطابق المهارات المزمع بين الباحثين عن العمل وأرباب العمل (جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس). وبشكل أعم، تتطلب معدلات البطالة المرتفعة باستمرار إحراز مزيد من التقدم في إصلاح سوق العمل، بما في ذلك الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل (مصر والأردن والمغرب).

وهناك حاجة أيضا إلى إجراء إصلاحات معززة للإنتاجية بغية تحسين القدرة التنافسية. وعلى الرغم من الطلب الخارجي المطرد، فقد شهد عدد كبير من البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

ومع ذلك، فإن الحفاظ على وتيرة الضبط المالي سيظل يشكل تحديا. ففي عام 2016، كانت الإيرادات أضعف مما كان متوقعا مقارنة بعدد أكتوبر 2016 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، بسبب ضعف تحصيل الضرائب (المغرب وتونس)، وتأخر الإصلاحات (تونس)، وتراجع النمو (الأردن والمغرب وتونس). وعلاوة على ذلك، رغم أن الوفورات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط وتقليص الدعم سمحت بزيادة الإنفاق على البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية (مصر والمغرب وباكستان وتونس)، فسوف تتزايد صعوبة الحفاظ على هذا الإنفاق الآن مع توقعات ارتفاع أسعار النفط. وبالتالي، ثمة حاجة للمضي قدما بإصلاحات الدعم حتى اكتمالها (مصر والسودان وتونس) واحتواء خسائر المؤسسات المملوكة للدولة—بما في ذلك من خلال آليات التسعير التلقائية لشركات الطاقة (الأردن ولبنان وتونس).

وبصورة أعم، فإن إحدى الأولويات الرئيسية للبلدان المستوردة للنفط هي تحقيق إيرادات أعلى من خلال توسيع القاعدة الضريبية الحالية. وسوف يتطلب ذلك اتخاذ تدابير لترشيد تعدد معدلات الضريبة على القيمة المضافة (المغرب وتونس)، مع تبسيط هيكل معدلات الضريبة وإلغاء الإعفاءات (جيبوتي ومصر والأردن ولبنان والمغرب وباكستان والسودان وتونس). وسيقتضي ذلك أيضا بذل جهود متجددة لتعزيز الإدارة الضريبية (أفغانستان وموريتانيا والمغرب وباكستان والصومال والسودان وتونس). وفي هذا السياق، من شأن المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي وتفاعله مع بعض البلدان المتأثرة بالصراعات (الإطار 2-1) المساهمة في تعزيز إدارة الإيرادات (أفغانستان والعراق).

مع ضيق الحيز المالي، النمو الدائم والاحتوائي يتطلب مواصلة الإصلاح الهيكلي

تتسم معدلات النمو في كافة البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بأنها بالغة التدني لدرجة تحول دون خفض البطالة أو تحسين الدخل على نطاق واسع ومرن. وسوف تحول القيود على المالية العامة دون قيام السلطات الوطنية بإعطاء دفعة للنمو من خلال الإنفاق العام وحده. ولذلك، هناك حاجة ملحة لإجراء إصلاحات هيكلية

بالسيولة وكفاية رأس المال. ومع ذلك، بالنظر إلى خمس سنوات متتالية من النمو الضعيف، إلى جانب أجواء عدم اليقين المحيطة بالتوقعات، تواجه هذه البنوك بيئة صعبة، وخاصة مع ارتفاع نسب القروض المتعثرة نسبياً. ومع ذلك، لا يزال نمو الائتمان محدوداً، حيث لم تتغير التطورات إلى حد كبير مقارنة بعدد أكتوبر 2016 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي (تمثل مصر استثناء هنا، حيث يمكن للسياسة النقدية الأكثر تقييداً أن تؤثر على نمو الإقراض في عام 2017). ويلزم على السلطات تعزيز أطرها التنظيمية والرقابية (جيبوتي وموريتانيا وتونس)؛ وأنظمة الإعسار والإفلاس؛ وفي بعض الحالات، ترتيبات التأمين على الودائع (مصر والأردن وباكستان وتونس).

موازن المخاطر لا يزال مائلاً نحو التطورات السلبية، مما يرجع جزئياً لعدم اليقين المحيط بالبيئة العالمية

لا تزال الآفاق الاقتصادية عُرضة لمخاطر التغيرات في أسعار النفط والآفاق العالمية ولمخاطر التطورات الجغرافية-السياسية.

- رغم أن توقعات أسعار النفط على المدى المتوسط لم تتغير إلى حد كبير مقارنة بعدد أكتوبر 2016 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، فمن المتوقع ارتفاعها على المسار قريب الأجل بنحو 5 دولارات للبرميل (راجع قسم التطورات العالمية). ومن ثم، فإن أسعار استيراد النفط في عام 2017 ستكون أعلى بنسبة 30% تقريباً من العام الماضي، ويمكن أن تؤدي أي زيادات أخرى إلى تحجيم الاستهلاك، وزيادة المخاطر على المالية العامة، وتفاقم الاختلالات الخارجية. ومع ذلك، فإن خطر التطورات السلبية سيقابله جزئياً ارتفاع في تحويلات العاملين في الخارج وغيره من أشكال الدعم الأجنبي من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، مما سيعود بالنفع بشكل رئيسي على مصر والأردن ولبنان وباكستان.

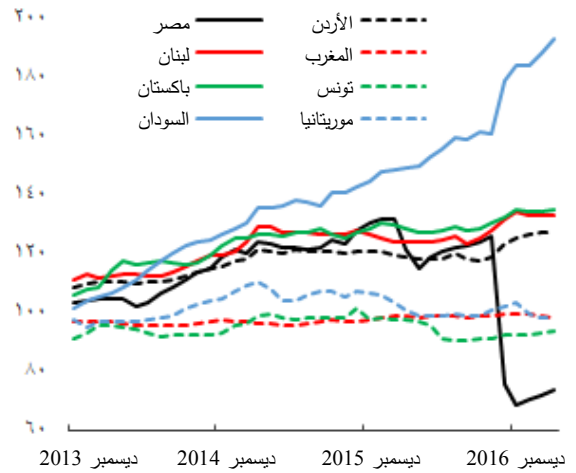
- وتكتفت كذلك أجواء عدم اليقين المحيطة بالسياسات العالمية (قسم التطورات العالمية). وقد يؤدي حدوث زيادة عامة في مستوى الحمائية إلى تفويض التعافي العالمي وإضعاف الطلب على صادرات البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان،

انخفاضاً في حصصها التصديرية (راجع عدد أكتوبر 2016 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي)، مما يشير إلى تراجع مستمر في القدرة التنافسية وتزايد الضعف إزاء الصدمات الخارجية. ويمكن تفسير جانب من هذا الانخفاض بالمخاوف الأمنية الإقليمية وتراجع عدد السياح (مصر والأردن ولبنان وتونس)، فضلاً عن تعطل الطرق التجارية التقليدية (الأردن ولبنان). وقد يكون هناك عامل آخر يتمثل في تزايد قوة الدولار الأمريكي مؤخراً، مما ساعد على زيادة أسعار الصرف الحقيقية—لا سيما في حالة البلدان التي تنتهج ترتيبات سعر الصرف الثابت (الشكل البياني 2-5). غير أن جانباً أكبر قد يعكس مشكلة أساسية في إنتاجية شركات التصدير. ومن شأن الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية—والمقترنة بمرونة سعر الصرف في حالة البلدان التي لديها ركيزة نقدية مناسبة—أن تساعد هذه الشركات على التنافس على أساس أكثر صلابة، مما يمكنها من الاستفادة بشكل أكمل من التعافي العالمي المتوقع.

الشكل البياني 2-5

مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي

(يناير 2010 = 100)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

القطاع المالي السليم سيكون داعماً للنمو أيضاً

النمو واسع النطاق على أساس مستمر يتطلب نظاماً مالياً سليماً. وفي الغالب، تتسم البنوك في المنطقة بأنها مستقرة وتتمتع

التي تتحملها البلدان المستوردة للنفط وبنوكها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، مما يزيد من المخاوف بشأن استمرارية أوضاع المالية العامة، ويؤثر على الميزانيات العمومية للبنوك، ويضعف نشاط القطاع الخاص. ويمكن أن يشكل هذا التشديد تحدياً على وجه الخصوص لبلدان مثل مصر والأردن ولبنان وباكستان وتونس، التي ستتنافس في الحصول على التمويل في الأسواق الدولية.¹

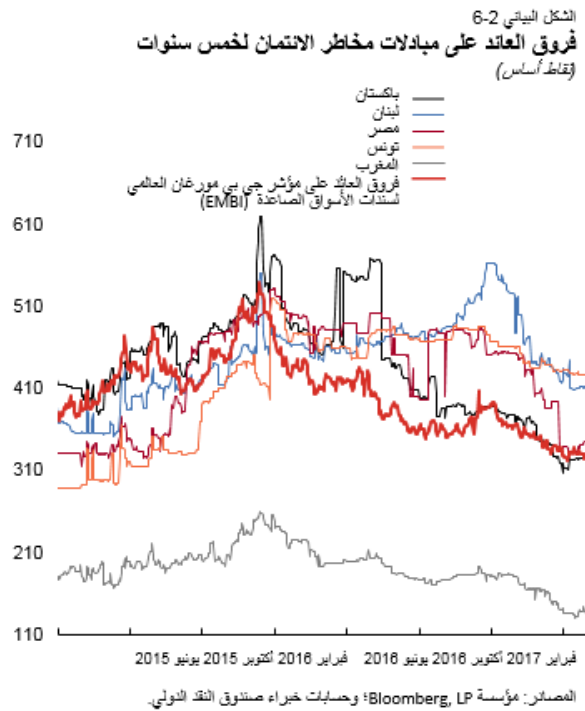
بالنسبة لكثير من البلدان (جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا وتونس)، مما يشير إلى استمرار الحاجة لمزيد من التدفقات الخارجية الوافدة.

وقد يؤدي تدهور الأوضاع الأمنية أو التوترات الاجتماعية، (أفغانستان ومصر ولبنان وباكستان والصومال والسودان وتونس)، وبطء تنفيذ الإصلاحات (أفغانستان ومصر والأردن وموريتانيا والمغرب وباكستان وتونس)، وزيادة التداخيات من الصراعات الإقليمية (الأردن، ولبنان، والسودان، وتونس) إلى ابتعاد عملية تنفيذ السياسات عن مسارها وإضعاف النشاط الاقتصادي.

غير أن احتمالات إيجابية آخذة في الظهور أيضاً بالنسبة لبعض البلدان. ففي السودان، قد يؤدي تخفيف العقوبات الأمريكية مؤخراً إلى تعزيز الاستثمار، في حين أن البدء في سلسلة من الإصلاحات في لبنان بعد انتهاء الجمود السياسي الطويل قد يؤدي إلى زيادة الثقة وتعزيز تدفقات رأس المال الوافدة وتسريع وتيرة النمو.

الأمر الذي سيؤثر بشكل خاص على البلدان ذات الروابط القوية بالتجارة والشحن العالميين (جيبوتي).

وتتعرض بلدان المنطقة أيضاً لمخاطر التغيرات في الأوضاع المالية العالمية. ورغم أن فروق العائد على الأدوات السيادية في العديد من البلدان المستوردة للنفط قد تقلصت مؤخراً (الشكل البياني 2-6)، فقد ارتفعت أسعار الفائدة الأمريكية، ويمكن أن تتسبب زيادة ضيق الأوضاع المالية العالمية واشتداد تقلبها في رفع تكاليف الاقتراض



وفي هذا السياق، رغم توقعات انخفاض عجز الحساب الجاري قليلاً على المدى القريب (من أكثر من 4.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 إلى 4.3% بحلول عام 2018)، فإن الاختلالات الخارجية ستظل كبيرة

¹ تجدر الإشارة إلى أن مصر وتونس قد نجحتا بالفعل في النفاذ إلى موارد الأسواق الدولية في يناير وفبراير، على التوالي.

• الإطار 2-1: كيف يعمل صندوق النقد الدولي في البلدان المتأثرة بالصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

- يعمل صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، على مساعدة البلدان المتأثرة بالصراعات في مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية وتجنب الانهيار الاقتصادي، كما يدعم جهود إعادة البناء حالما تخف حدة الصراعات. ويساعد صندوق النقد الدولي البلدان المجاورة على التخفيف من التداعيات الاقتصادية المصاحبة.
- وبالإضافة إلى التكاليف الإنسانية الشديدة، هناك تكاليف اقتصادية ضخمة للصراعات، ليس فقط بالنسبة للبلدان المتضررة مباشرة، بل أيضا بالنسبة للبلدان المجاورة. فالبلدان المعرضة للصراعات قد تواجه فترات من الركود العميق، وارتفاعا في معدلات التضخم، وتدهورا في أوضاع المالية العامة والقطاع المالي، وتراجعا في جودة المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرتها على توفير الخدمات الأساسية تنهار، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة على الصحة والتعليم ويحد من قدرتها على التصدي للكوارث الأخرى مثل المجاعة والأوبئة. وتعاني البلدان المجاورة من التداعيات من خلال زيادة تدفقات اللاجئين؛ والأثر على التجارة؛ والآثار الاقتصادية المترتبة على تزايد انعدام الأمن، بما في ذلك على مزاج المستثمرين. وبمجرد تراجع حدة الصراعات، يتمثل التحدي في تحقيق تعاف مستمر، بما في ذلك من خلال إعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية وتعزيز القدرة الاقتصادية والاجتماعية على الصمود في وجه الصدمات.¹

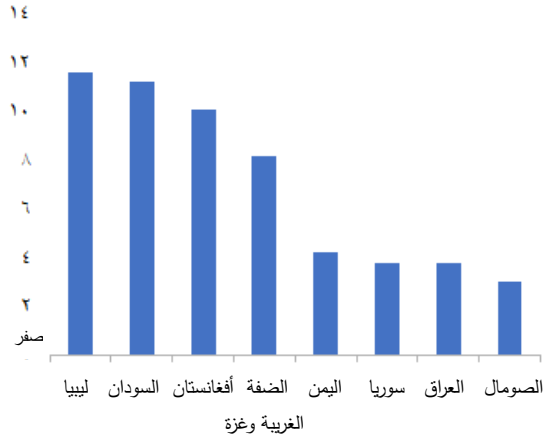
- وللمساعدة في التخفيف من الانعكاسات الاقتصادية للصراعات وتداعياتها، يقدم صندوق النقد الدولي المشورة على مستوى السياسات مصممة بما يتلاءم مع ظروف كل بلد في المجالات التالية: (1) بناء أطر موثوقة للاقتصاد الكلي؛ (2) والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف؛ (3) وتحديد أولويات الإنفاق، بما في ذلك لحماية الإنفاق الاجتماعي الضروري، وضمان استمرارية القدرة على تحمل الديون؛ (4) وتعزيز النمو الاحتوائي. ويقدم صندوق النقد الدولي أيضا، حيثما يكون ذلك ملائما، قدرا كبيرا من المساعدة الفنية لأعضائه (الشكل 1-1-2)،² بما في ذلك من خلال مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في لبنان. وتركز هذه المساعدة أساسا على إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية وتعزيزها، ولا سيما البنوك المركزية، من أجل دعم مرونة أنظمة الدفع والنظم المصرفية (أفغانستان والعراق والضفة الغربية و غزة)؛ وتحسين عملية وضع السياسات الاقتصادية، مثل الإدارة المالية العامة (أفغانستان والعراق)، والسياسة الضريبية والإدارة الضريبية (تونس والصومال)؛ والامتثال لقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الشكل البياني 1-1-2

المساعدة الفنية المقدمة لبلدان الصراع، السنوات المالية

2016-2010

(سنوات العمل الميداني/شخص)



المصادر: معهد تنمية القدرات، صندوق النقد الدولي.

تعاني البلدان التالية من الآثار المباشرة أو غير المباشرة للصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: أفغانستان ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا وباكستان والصومال والسودان وسوريا وتونس والضفة الغربية و غزة واليمن.

¹ راجع الدراسة: Rother, B, and others, 2016, *The Economic Impact of Conflict and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa*, IMF, Staff Discussion Note.

² على الرغم من أن الضفة الغربية و غزة ليست عضوا، فإن صندوق النقد الدولي يقدم لها خدمات فنية، بما في ذلك المشورة على مستوى السياسات في مجالات الاقتصاد الكلي والمالية العامة والشؤون المالية، فضلا عن المساعدة الفنية.

• الإطار 1-2 (تتمة)

- (ليبيا وال الضفة الغربية وغزة)؛ وإعداد الإحصاءات (أفغانستان والعراق والضفة الغربية وغزة). فعلى سبيل المثال، يقدم صندوق النقد الدولي، تحت مظلة صندوق استئماني متعدد المانحين، مساعدة فنية واسعة النطاق ومخصصة للصومال، مما ساعد الحكومة على تطوير القدرة على إعداد موازنة وطنية، والبنك المركزي على تطوير أدوات حديثة للرقابة المصرفية. ويعمل صندوق النقد الدولي بشكل وثيق مع الشركاء الخارجيين على تنسيق دعمه الفني في مجال المساعدة الفنية (الصومال).
- وبالإضافة إلى الدعم التمويلي الذي يقدمه صندوق النقد الدولي (أفغانستان والعراق)، فإنه يساعد أيضا على تعبئة موارد إضافية من الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى (العراق والأردن والصومال) ويلعب دورا رئيسيا في دعم الحوار بين المجتمع الدولي من خلال إتاحة تقييم للتطورات الاقتصادية والمشاركة في اجتماعات المانحين (ليبيا وال الضفة الغربية وغزة).
- إن الطبيعة الحادة لأزمة اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تتطلب دعما دوليا كبيرا ومنسقا، حيث يوجد أكثر من 10 ملايين لاجئ³ مسجل من هذه المنطقة (معظمهم من أفغانستان والصومال والسودان وسوريا)، يتم استضافة أكثر من نصفهم في المنطقة نفسها (معظمهم في إيران والأردن ولبنان وباكستان). واعترافا بهذه الحاجة، لا يزال الصندوق صوتا قويا في تشجيع جهود جمع الأموال للتعامل مع أزمة اللاجئين، مثل المؤتمر رفيع المستوى حول دعم سوريا والمنطقة الذي عُقد في لندن عام 2016. وقد صممت ترتيبات صندوق النقد الدولي في البلدان المتأثرة بالصراعات بشكل مباشر أو غير مباشر بحيث تأخذ في الاعتبار أثر اللاجئين والنازحين داخليا (العراق والأردن).

³ لا تشمل البيانات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وغزة المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2000-2018

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

التوقعات		المتوسط				
2018	2017	2016	2015	2014	2013-2000	
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان¹						
3.4	2.6	3.9	2.7	2.8	5.0	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
0.8-	1.1-	3.4-	4.1-	5.3	9.2	رصيد الحساب الجاري
4.1-	5.1-	9.0-	8.6-	2.8-	2.7	رصيد المالية العامة الكلي
6.8	8.2	5.6	5.8	7.0	7.0	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
2.9	1.9	4.0	2.1	2.6	5.2	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
2.7	2.9	0.4	0.7	4.0	7.0	منه النمو غير النفطي
0.6	0.4	2.7-	4.0-	8.7	13.4	رصيد الحساب الجاري
3.1-	4.3-	9.9-	9.2-	0.5-	6.6	رصيد المالية العامة الكلي
6.4	5.9	4.6	5.3	5.8	7.6	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
منها دول مجلس التعاون الخليجي						
2.5	0.9	2.0	3.8	3.3	5.0	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
2.7	3.0	1.9	3.8	5.3	7.0	منه النمو غير النفطي
2.1	1.8	2.0-	2.6-	13.7	17.3	رصيد الحساب الجاري
4.0-	6.5-	12.0-	9.4-	3.1	10.8	رصيد المالية العامة الكلي
4.6	3.5	2.9	2.5	2.6	2.8	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
منها البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي						
3.4	3.0	6.2	0.1	1.9	5.4	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
2.7	2.8	1.4-	3.1-	2.4	6.9	منه النمو غير النفطي
2.2-	2.1-	3.9-	6.4-	0.0	7.7	رصيد الحساب الجاري
2.1-	1.7-	7.4-	9.0-	4.8-	2.4	رصيد المالية العامة الكلي
8.4	8.7	6.7	8.8	9.5	12.9	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
4.4	4.0	3.7	3.9	3.1	4.5	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
4.3-	4.9-	4.8-	4.3-	4.4-	2.6-	رصيد الحساب الجاري
5.9-	6.6-	7.2-	7.3-	7.7-	5.5-	رصيد المالية العامة الكلي
7.6	12.8	7.7	6.6	9.4	5.8	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا¹						
3.2	2.3	3.8	2.6	2.7	5.0	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
0.6-	1.0-	3.7-	4.4-	5.9	10.0	رصيد الحساب الجاري
4.1-	5.2-	9.6-	9.1-	2.6-	3.5	رصيد المالية العامة الكلي
7.1	8.7	6.0	6.0	6.8	6.8	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
العالم العربي						
2.9	2.0	3.2	3.4	2.3	5.3	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
1.4-	1.8-	5.2-	5.5-	6.2	11.0	رصيد الحساب الجاري
4.9-	6.5-	11.1-	10.6-	2.9-	4.0	رصيد المالية العامة الكلي
6.2	8.1	5.3	4.7	4.8	4.1	التضخم، سنويا (النمو السنوي)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء الصندوق.

1/ بيانات 2011-2018 لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملاحظات: تشير البيانات إلى السنة المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (21 مارس / 20 مارس) حتى 2011، و 21 ديسمبر / 20 ديسمبر بعد ذلك، وإيران (21 مارس / 20 مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، واليمن.

دول مجلس التعاون الخليجي تشمل: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي تشمل: الجزائر وإيران والعراق وليبيا واليمن.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وسوريا وتونس.

العالم العربي: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.